ضمن تقرير اقتصادي أصدره البنك الوطني

أسعار النفط سجلت نقطة تحول مهمة في مسيرة تعافيها من تداعيات الجائحة

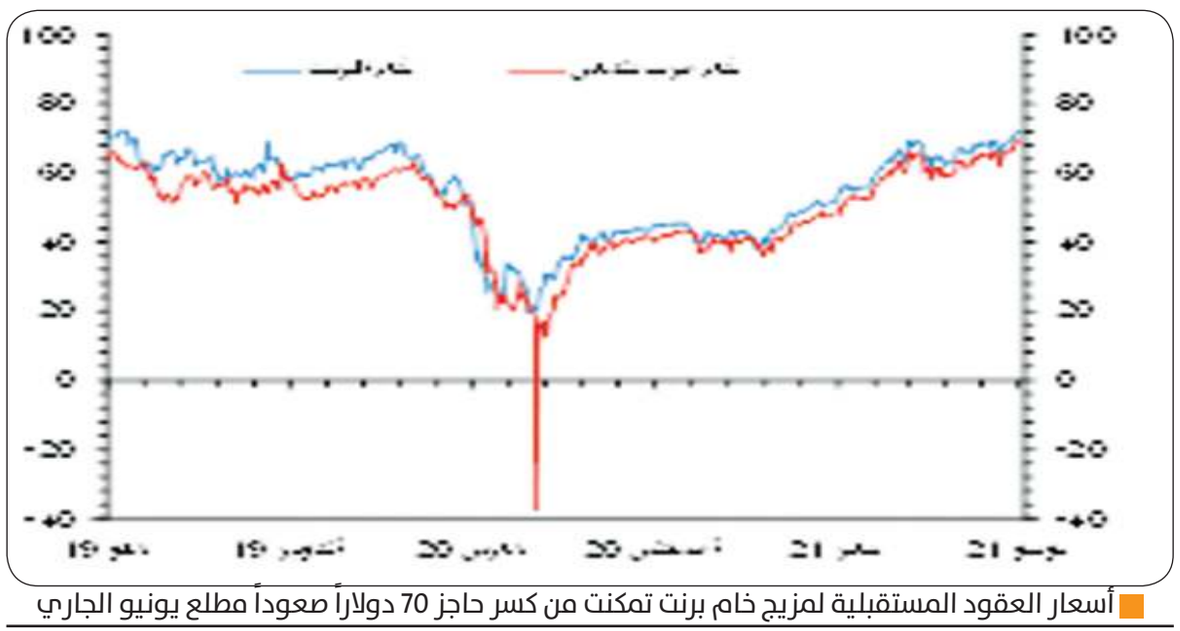
أسعار العقود المستقبلية لمزيج خام برنت تمكنت من كسر حاجز 70 دولاراً صعوداً مطلع يونيو الجاري

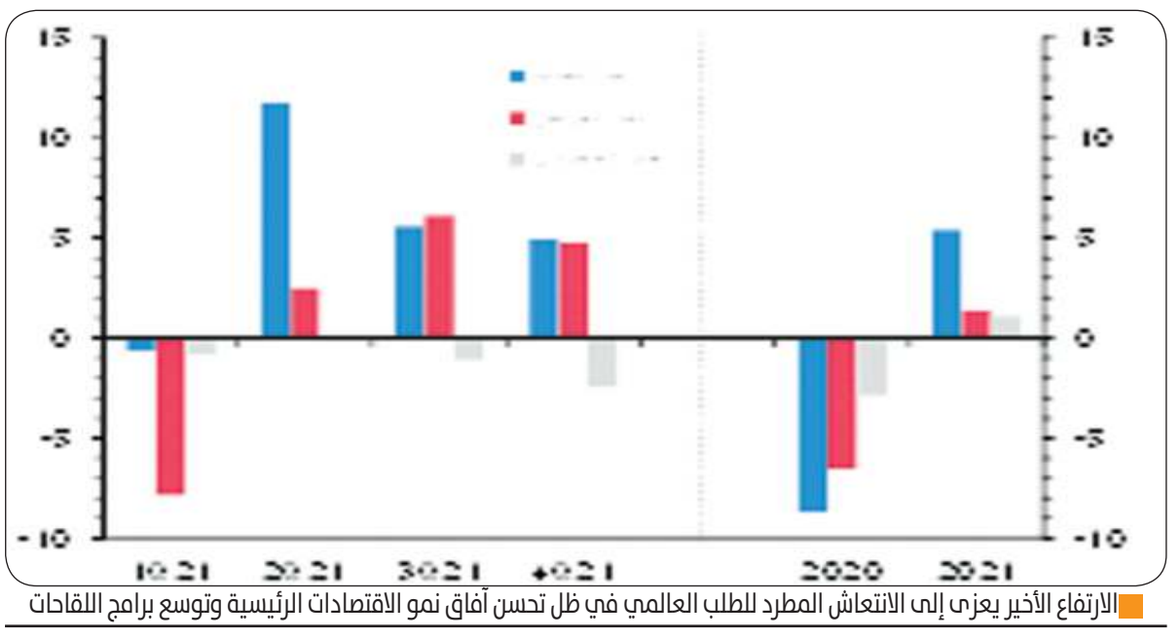
الارتفاع الأخير يعزى إلى الانتعاش المطرد للطلب العالمي في ظل تحسن آفاق نمو الاقتصادات الرئيسية وتوسع برامج اللقاحات

أوضح البنك الوطني ، في تقرير اقتصادي أصدره أمس ، أن أسعار النفط سجلت مؤخراً نقطة تحول مهمة في مسيرة تعافيها من تداعيات الجائحة بعد أن تمكنت أسعار العقود المستقبلية لمزيج خام برنت من كسر حاجز 70 دولاراً صعوداً مطلع يونيو الجاري مع الاحتفاظ بتلك المكاسب لينهي الخام تداولات الرابع من يونيو عند أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من عامين، وصولاً إلى 71.89 دولاراً للبرميل (38.8+ % منذ بداية العام). كما ارتفع سعر مزيج غرب تكساس الوسيط، المعيار القياسي لأسعار النفط في الولايات المتحدة، إلى 69.62 دولاراً للبرميل (45.0+ % منذ بداية العام)، فيما يعد انتعاشاً ملحوظاً من أدنى مستوياته البالغة 37.6- دولار للبرميل في 28 من "أبريل الأسود" من العام الماضي الذي شهد أكبر تراجع للطلب على النفط (الرسم البياني 1 و2).

• ويعزى الارتفاع الأخير للأسعار إلى الانتعاش المطرد للطلب العالمي على النفط، وإن كان بوتيرة غير متكافئة، في ظل تحسن آفاق نمو الاقتصادات الرئيسية وتوسع برامج اللقاحات. كما أدى تحسن بيانات النشاط الصناعي والإنفاق الاستهلاكي والتوظيف إلى تسارع نمو الأنشطة الاقتصادية، والتي ساهم في تعزيزها حزمة تحفيز أمريكية بمليارات الدولارات. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم على خلفية العوائق التي تقيد سلاسل التوريد العالمية. كما ينعكس ذلك بوضوح في تزايد أسعار السلع العالمية بنسبة 23 % منذ بداية العام الحالي وبنسبة 61 % على أساس سنوي (الرسم البياني 3). وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية برفع تقديراتها لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2021 بنسبة 0.2 % إلى 5.8 %.

• وتحولت اراء وكالة الطاقة الدولية والأوبك مؤخراً لتعكس رؤية أكثر تفاؤلاً، إذ توقعت وكالة الطاقة الدولية إمكانية عودة استهلاك النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة في غضون عام، وهو تحول جوهري مقارنة بتوقعات مارس التي أشارت خلالها إلى أن الطلب لن يتعافى على الأرجح إلى المستويات المسجلة في عام 2019 حتى 2023. كما حذرت وكالة الطاقة الدولية من انه إذا لم تتخذ الأوبك وحلفائها خطوات نحو زيادة الامدادات في الأشهر المقبلة سوف تتعرض السوق لمخاطر الارتفاع المفرط في الاسعار نظراً لاتساع الفجوة بين العرض والطلب. كما أشارت إلى أن إمكانية عودة الإنتاج الإيراني إلى الاسواق لن تكون قادرة على سد هذا النقص.

• وعلى الرغم من توازن العرض والطلب على النفط إلى حد كبير في الوقت الحالي، إلا أنه من المتوقع أن يتزايد العجز من جهة العرض قليلاً ليتخطى أكثر من مليون برميل يومياً في الربع الثالث من عام 2021 في ظل الاتجاهات الحالية، وذلك وفقاً للتقديرات التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية ضمن تقريرها الشهري عن سوق النفط لشهر مايو الماضي. وبدون تحرك الأوبك وحلفائها لمواجهة هذا الوضع، فقد تتسع فجوه هذا النقص إلى حوالي 2.5- مليون برميل يومياً في الربع الرابع من عام 2021 ليصل المتوسط للعام بأكمله إلى 1.1- مليون برميل يومياً، فيما يعد أقل قليلاً من تقديرات الأوبك التي أشارت إلى وصول العجز إلى 1.4- مليون برميل يومياً. ورفعت وكالة الطاقة الدولية توقعات الطلب على النفط بمقدار 5.4 مليون برميل يومياً (في المتوسط) لعام 2021 بأكمله، إلا أنه من المتوقع أن ترفع توقعاتها للنمو قريباً (الرسم البياني 4).

• أما على صعيد فائض العرض، فقد انخفضت مخزونات النفط الخام والمنتجات المكررة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 49 مليون برميل إلى 2,987 مليون برميل بنهاية مارس، وفقاً لمنظمة الأوبك (الرسم البياني 5). وبذلك يصل المخزون إلى حوالي 37 مليون برميل فوق متوسط الخمس سنوات بما يوفر تغطية 67 يوماً من الاستهلاك (مقابل 70 يوماً بنهاية عام 2020).

• ومن جهتها، نجحت الأوبك وحلفائها في ضبط سياساتها لإبقاء العرض تحت السيطرة واستفادت من عقد اجتماعات شهرية، مما عزز من قدرتها على الاستجابة بشكل أسرع لتحول اتجاهات الطلب ومن حيث الحفاظ على وحدة المجموعة. وبلغ معدل امتثال الأوبك وحلفائها 114 % في أبريل الماضي (الرسم البياني 6).

• وفي اجتماعها المنعقد بتاريخ 1 يونيو الجاري، أكدت الأوبك وحلفائها جدول الإنتاج الحالي الذي تم الاتفاق عليه في أبريل، والذي يشهد زيادة تدريجية للإنتاج بمقدار 841 ألف برميل يومياً في يوليو المقبل بعد زيادة قدرها 600 ألف برميل يومياً في مايو و700 ألف برميل يومياً في يونيو (تشمل هذه الأرقام استعادة تخفيضات الإنتاج الإضافية للسعودية). وبصفة اجمالية، سيتم إعادة أكثر من 2 مليون برميل يومياً من الإمدادات المستقطعة سابقا إلى السوق بنهاية يوليو – ويستثني هذا الرقم أي إنتاج إضافي سيقدمه أعضاء الأوبك، بما في ذلك ليبيا وفنزويلا وإيران، والتي لا تخضع لنظام خفض حصص الانتاج. وضمن تلك الدول الثلاث، تمتلك إيران فقط القدرة على تحقيق زيادات كبيرة.

• وزادت إيران إنتاجها كل شهر منذ أكتوبر الماضي، على الرغم من العقوبات المفروضة عليها، وارتفع انتاجها بمقدار 371 ألف برميل يومياً في عام 2021 ووصل إلى 2.3 مليون برميل يومياً في أبريل الماضي، وفقاً لمصادر ثانوية في أوبك. وإذا نجحت المناقشات التي تم تأجيلها الآن في إعادة إحياء الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في عام 2015 ورفعت العقوبات، عندئذ سيصل معدل الزيادة إلى نحو 750 ألف برميل يومياً من أصل 1.5 مليون برميل يومياً من الإنتاج المتوقع (إلى 3.8 مليون برميل يومياً، على الرغم من تصريحات إيران التي أشارت خلالها إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 6 مليون برميل يومياً) والتي يمكن إعادتها خلال 6 أشهر.

• وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان متكتماً خلال اجتماع الأوبك وحلفائها الأخير فيما يتعلق بزيادة الإمدادات خلال الفترة التي تعقب شهر يوليو لتلبية الطلب المتزايد، مفضلاً مواصلة النهج الحذر الذي نجح بشكل جيد حتى الآن. إلا أنه مع استمرار تعافي الطلب على النفط، يبدو على الأرجح أن الأوبك وحلفائها، التي تحتفظ بأكثر من 7 مليون برميل يومياً من الإمدادات المستقطعة (مقابل المستويات المرجعية قبل الجائحة)، لن يكون أمامها خيار سوى زيادة الإمدادات منذ أغسطس فصاعداً. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل في وقت لاحق من الشهر الحالي، إلا أن المجموعة لا يمكنها المخاطرة بارتفاع الأسعار في السوق أو تزايد الأسعار بشكل لافت أو تراجع معدلات امتثال الأعضاء –والذي كان من أبرز التحديات الكبيرة التي واجهتها السعودية، القائد الرئيس لسياسات لمنظمة الأوبك، اثناء الجائحة في إطار محاولاتها ابقاء التوجه الطبيعي لمنتجي الأوبك المتمثل في زيادة مستويات الإنتاج تحت السيطرة.

• وفي 26 مايو، والذي أطلق عليه اسم "الأربعاء الأسود" في دوائر النفط، نجح النشطاء والمستثمرون في دفع شركات النفط لتحمل مسؤولية سياساتها المتعلقة بالمناخ (أو افتقارها لتلك السياسات). وأصدرت محكمة في مدينة لاهاي الهولندية حكماً تاريخياً يلزم شركة "رويال داتش شل"، التي تعد من أبرز شركات النفط العملاقة، بتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بوتيرة أسرع من الخطط التي تسعى الشركة لتطبيقها وبما يتماشى مع اتفاقية باريس للمناخ التي وضعت في عام 2015 بعد فوز منظمات بيئية بدعوى قضائية اقامتها ضد الشركة بسبب "تعريض البيئة للمخاطر بشكل غير قانوني". وبنفس القدر من الأهمية، سيضم مجلس إدارة شركة إكسون موبيل لأول مرة عضوين من أنصار حماية المناخ تتمثل مهمتهما في توجيه قطاع النفط نحو سياسات أكثر ملاءمة للبيئة. من جهة أخرى، أقر مساهمو شركة شيفرون تطبيق إجراءات أكثر صرامة تهدف للتحكم في انبعاثات المنتجات التي تبيعها الشركة.

• وجاءت تلك التطورات في أعقاب إصدار وكالة الطاقة الدولية لتقرير هام أعلنت من خلاله أن وصول العالم إلى صافي انبعاثات صفرية في عام 2050 وتجنب ارتفاع درجة حرارة الأرض أكثر من 1.5 درجة مئوية يتوجب وقف أي استثمارات جديدة في قطاع النفط والغاز. وتسبب هذا التقرير في إثارة الذعر. وإذا ثبت عدم صحة الافتراض الضمني لهذا التقرير الذي يشير إلى تراجع الطلب على النفط من الناحية الهيكلية، فإن الدعوة إلى تقليص الاستثمارات ستؤدي على الأرجح إلى ارتفاع أسعار النفط.

• وقد يبدأ المستهلكون والمستثمرون والحكومات في نهاية المطاف بمطالبة شركات النفط بوضع نماذج أعمالها وفقاً لممارسات أكثر ملاءمة للمناخ. وقد يتبع ذلك صدور بعض اللوائح على سبيل المثال كما هو الحال بالنسبة للمستويات المحددة لمحتوى الكبريت في الوقود البحري. وعلى الرغم من أن ذلك قد يعني تراجع انتاج شركات النفط الدولية، ويقابل ذلك زيادة انتاج شركات النفط الوطنية التابعة لمنظمة الأوبك، والتي قد تتاح لها فرصة زيادة حصتها السوقية.

• وعلى المدى القريب، فإن مخاطر أسعار النفط تميل إلى الاتجاه الصعودي، ما لم نشهد انعكاساً كبير في اتجاهات الطلب على النفط، وهو الأمر الذي لا يجب استبعاده في ضوء استمرار الضعف الناجم عن الجائحة في الأسواق الناشئة الرئيسية مثل الهند. كما قد نشهد انتكاسة في فصل الخريف نتيجة لظهور سلالات متحورة جديدة من الفيروس. إلا أنه على المدى الطويل، سيكون التحول إلى استخدام الطاقة النظيفة وتغير نمط الطلب على النفط من أهم الأمور الرئيسية التي ستحدد مسار أسعار النفط.

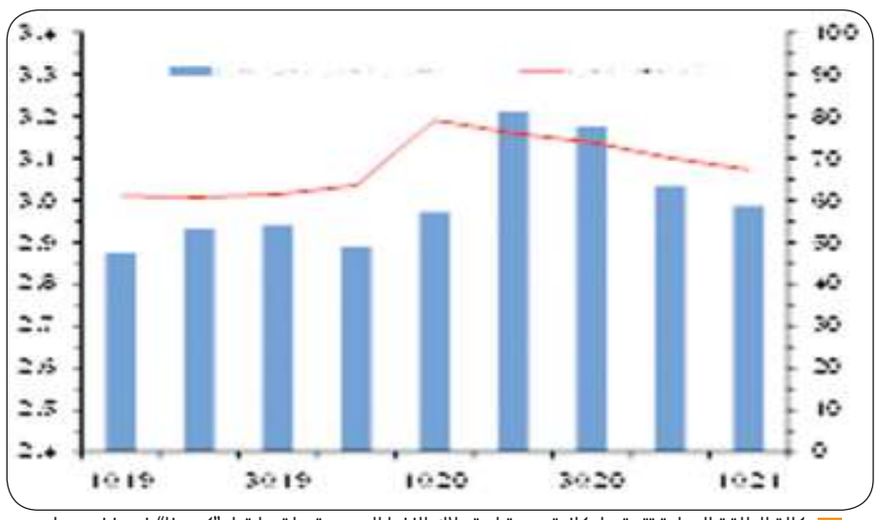
وكالة الطاقة الدولية تتوقع إمكانية عودة استهلاك النفط إلى مستويات ما قبل "كورونا" في غضون عام

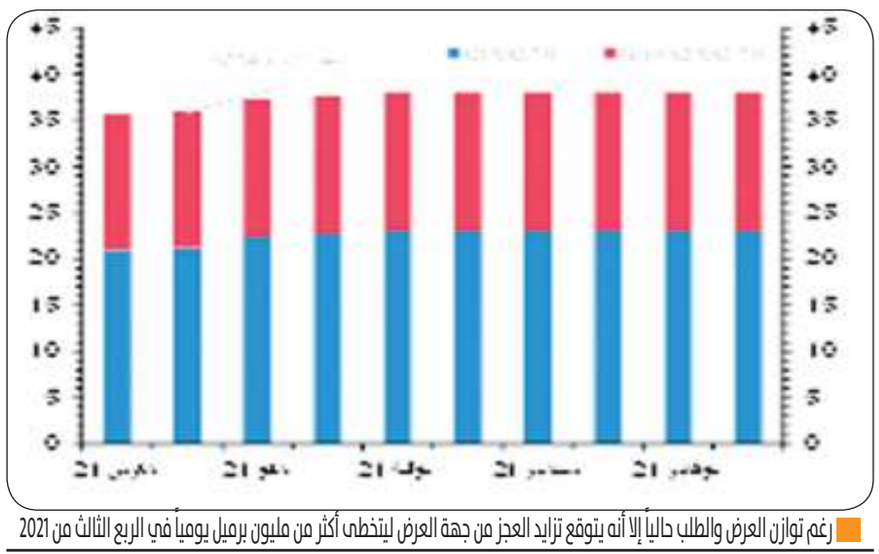
رغم توازن العرض والطلب حالياً إلا أنه يتوقع تزايد العجز من جهة العرض ليتخطى أكثر من مليون برميل يومياً في الربع الثالث من 2021

بهدف رفع الوعي المجتمعي بمبادئ الأمان على الإنترنت

بنك الكويت الوطني و«لوياك» ينظمان برنامجاً لتوعية الشباب تجاه الجرائم الإلكترونية

قدم بنك الكويت الوطني دعمه لبرنامج التوعية تجاه الجرائم الإلكترونية، والذي تنظمه مؤسسة لوياك التطوعية ويستهدف الشباب من عمر 15 ولغاية 25 عاماً.

وتأتي هذه المبادرة ضمن رعاية البنك السنوية لنشاطات المؤسسة، حيث يتناول البرنامج ورشة عمل مع الشباب عبر "الأون لاين" للتوعية بقوانين جرائم تقنية المعلومات والبرامج التي تقع تحت طائلة القانون بهدف رفع الوعي المجتمعي بمبادئ الأمان على الانترنت. كما يشارك في البرنامج التوعوي مجموعة من الخبراء والمتخصصين بهذا النوع من الجرائم من وزارة الداخلية.

ويستمر البرنامج لمدة ثلاثة أسابيع ويستهدف تعزيز وعي الشباب بضرورة العمل على حماية أنفسهم وكذلك المجتمع من تحديات تشكلها مثل هذه الجرائم.

وأشارت مسؤولة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني جوان العبد الجليل، إلى أن رعاية بنك الكويت الوطني لهذا البرنامج يأتي انطلاقاً من رسالته الاجتماعية الهادفة إلى دعم كافة شرائح المجتمع ولاسيما الشباب بهدف توعيتهم تجاه كيفية التعامل مع خطر الجرائم الالكترونية وتوجيههم نحو الاستغلال الأمثل للثورة المعلوماتية.

وأضافت العبد الجليل أن دعم مؤسسة لوياك يعد أصبح جزءاً من برامج المسئولية الاجتماعية الأساسية التي يدعمها البنك سنوياً وذلك بهدف تعزيز التواصل مع المؤسسات الإنسانية التنموية لمساعدتها على أداء رسالتها على أكمل وجه، وذلك بهدف تشجيع ثقافة العمل التطوعي والاجتماعي وخدمة الوطن والمجتمع الكويتي. ويواصل بنك الكويت الوطني سنوياً مبادراته الإنسانية ودعمه لبرامج الرعاية الاجتماعية إيماناً منه بدورها في تجسيد المسؤولية الاجتماعية وأثرها الفعال في خدمة المجتمع وأبنائه، كما إنها تعكس الدور القيادي الذي يلعبه البنك الوطني في هذا المجال منذ عقود طويلة.

وتهدف مؤسسة لوياك التطوعية إلى دعم الشباب من خلال توفير الفرص التدريبية لتمكينهم وإشراكهم في البرامج التنموية. وتستهدف فئة الشباب ب من خلال البرامج والمشاريع التعليمية والتدريبية والتطوعية المخصصة للشباب.

جوان العبد الجليل

النفط الكويتي يرتفع إلى 72.39 دولاراً

سعر برميل النفط الكويتي ارتفع في تداولات الأربعاء

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 79ر1 دولار ليبلغ 39ر72 دولار في تداولات أمس الأول الأربعاء، مقابل 60ر70 دولار في تداولات الثلاثاء، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ظلت العقود الآجلة لخام برنت دون تغيير لتبلغ عند التسوية 22ر72 دولار للبرميل، في حين أغلق خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي منخفضا 9 سنتات ليبلغ 96ر69 دولار.